

Distr.
GENERAL

TCDC/10/3
20 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

باستعراض التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية

الدورة العاشرة

نيويورك، ٥ - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في تقارير مدير برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي

التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة

للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٩ من المقرر ٢/٩ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة.

ويتضمن التقرير وصفا موجزا لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة، ويحمل التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في سياق برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢- ١ مقدمة - أولاً
٣	٣ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - ثانياً
٤	٢٦- ٤ خبرة التنفيذ - ثالثاً
٩	٢٧-٢٨ ملاحظات واستنتاجات عامة - رابعاً

أولا - مقدمة

١ - إن التغييرات الجوهرية التي طرأت على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية منذ أواخر الثمانينات، بتأثير من ظاهرتي العولمة وتحرير الاقتصادات، قد تركت أثرا عميقا على الاحتمالات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية، وأبرزت الأهمية المستمرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كواحد من الأبعاد الاستراتيجية للتعاون الإنمائي الدولي. غير أنه كان ثمة إحساس بأنه ينبغي إعادة النظر في المفهوم في ضوء ما طرأ من تغييرات، لضمان أن يظل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوجه عام، استراتيجية قابلة للاستمرار في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، ووسيلة لكفالة مشاركتها الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا.

٢ - وتسليما بهذه الضرورة، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في دورتها التاسعة، أن تدرج في جدول أعمالها بندا بعنوان "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية". وأعدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقريرا شاملا عن هذا الموضوع (TCDC/9/3). واعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير، الذي أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ثانيا - استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣ - دعا التقرير، ضمن جملة أمور، إلى اعتماد توجه أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يركز على عدد من المسائل ذات الأولوية العالية مثل الديون، والتجارة والاستثمار، والإنتاج والعمالة، واستئصال شأفة الفقر، والبيئة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وإدارتها، وهي مسائل يرجح أن يكون لها أثر إنمائي رئيسي على عدد كبير من البلدان النامية. كما دعا إلى تعزيز التكامل في الميدان التنفيذي بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لضمان أن يكون التعاون التقني أداة استراتيجية في خدمة مخططات التعاون الأوسع فيما بين البلدان النامية. كما جرى التشديد بصفة خاصة على تحديد "بلدان محورية" تقوم بدور حفز في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، داخل المناطق وفيما بينها على حد سواء. وأخيرا، أوصى التقرير بتحويل نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى نظام معلومات متعدد الأبعاد، لا يقتصر على المعلومات المتعلقة بالقدرات المؤسسية في البلدان النامية، وإنما يشمل أيضا فرادى الخبراء ومراكز الامتياز، وكذلك البيانات المتعلقة بتجارب التعاون التقني الابتكارية التي يمكن محاكاتها في البلدان النامية الأخرى. وإجمالا، يتضمن التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة ٢٠ توصية رئيسية تمس مسائل أخرى من قبيل صياغة السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعزيز مراكز التنسيق الوطنية

للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإعادة توجيه ممارسات مضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات من داخل البلدان النامية، وتعزيز "التعاون الثلاثي"، وتحسين الروابط مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وتحديد ترتيبات جديدة لتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك صياغة مشاريع محددة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن تجتذب تمويلا خاصا بسبب أهميتها الذاتية.

ثالثا - خبرة التنفيذ

٤ - رغم أنه في الوقت الذي اعتمد فيه رسميا التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، كان قد تم بالفعل برمجة نسبة كبيرة من الموارد المخصصة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار موارد البرنامج الخاصة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦. فإن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية نشطت في السعي إلى تخصيص موارد البرنامج الخاصة المتبقية لدعم المبادرات التي تتفق مع التوجه العام للسياسات المبين في التقرير، كما سعت بقدر الإمكان إلى إعادة توجيه الأنشطة الجارية لكفالة تحقيق اتساق مشابه في السياسات.

٥ - وفيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي العام، جرى التشديد بصفة خاصة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ على أنشطة التعاون التقني المتصلة بتنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بريدجتاون في بربادوس، في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٥^(١). وفي هذا السياق، قامت الوحدة الخاصة، وفقا للفقرة ١٠٦ من برنامج عمل بربادوس، بإعداد دليل شامل بالخبراء والمؤسسات فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية، كما حددت أنشطة التعاون التقني ذات الأهمية البالغة في المجالات الأربعة عشر الواردة في برنامج العمل التي سيجري تنفيذها على أساس تطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفي إطار برنامج تقديم المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي وضعته الوحدة الخاصة من قبل. وبالمثل، شرعت الوحدة الخاصة، بالتعاون مع برنامج شبكة التنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مشروع يهدف إلى تنفيذ شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية توفير مرافق محسنة للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت، لعدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قامت الوحدة الخاصة بدور بالغ النشاط في دعم العملية التحضيرية للمؤتمر فضلا عن أنشطة المؤتمر ذاتها. وقامت الوحدة الخاصة بتمويل إعداد دراسة عن أفضل الممارسات في الإدارة الحضرية، ورعت عددا من الاجتماعات الإقليمية للعمد وغيرهم من مسؤولي البلديات في أكرا وعمان وكيتو وكاتمندو، التي وضعت خططا إقليمية بشأن مسائل الإدارة الحضرية للإسهام بها في المؤتمر. وضمن متابعة اجتماع كيتو الإقليمي، تم عدد من تبادلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين بلديات شتى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - وهناك مبادرات استراتيجية أخرى ذات طابع إقليمي وأقليمي تتصل بالتعاون بين أفريقيا وآسيا والتعاون بين أمريكا اللاتينية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي الحالة الأولى، قامت اللجنة الخاصة، ضمن ترتيبات إطار باندونغ للتعاون بين أفريقيا وآسيا، برعاية عملية تقييم شاملة اضطلع بها خبراء إندونيسيون لاحتياجات التعاون التقني الملحة لعدد من البلدان الأفريقية (زمبابوي، وسوازيلند، وسيشيل، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وليسوتو، وموزامبيق) في مجالات من قبيل إدارة الديون، والسياسة المالية، وتنمية القطاع الصناعي، يمكن تلبيتها على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينصب التركيز على سبيل الأولوية على التنفيذ المبكر لهذا البرنامج وتوسيعه ليشمل بلدانا آسيوية وأفريقية أخرى.

٨ - وثمة نشاط آخر، يجري دعمه في إطار برنامج أفريقيا وآسيا، يتصل ببرنامج البحوث الذي تضطلع به رابطة تنمية زراعة الرز في غربي أفريقيا، الذي يستهدف تطوير سلالات جينية جديدة من الرز الذي يقاوم الكوارث، تتناسب مع زيادة المحاصيل في أفريقيا، ويمكن تكييفها أيضا في بعض البلدان الآسيوية. ويستحق هذا الجهد الاهتمام من حيث أنه يوضح الإمكانيات المتاحة للمؤسسات الأفريقية لتوفير المساعدة التقنية في بعض المجالات.

٩ - وفيما يتعلق بالتعاون بين أمريكا اللاتينية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، تبذل جهود للبناء على التبادلات الأولية بين المنطقتين بغية تعزيز قدرة بلدان رابطة الدول المستقلة على إدارة عمليات التكيف الهيكلي والتحول إلى القطاع الخاص والجهود العامة لتنسيق المعونات.

١٠ - وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية المحددة المعينة في إطار مقترحات الاتجاهات الجديدة، ينصب التركيز بصفة خاصة على تنفيذ مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدعم جهود استئصال شأفة الفقر. وفي هذا الصدد، تقوم الوحدة الخاصة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤسسة البلدان الأمريكية والبنك الدولي، بدعم تنفيذ برنامج شامل لاستئصال شأفة الفقر يستند إلى وثائق الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على الفقر في الأرجنتين وبوليفيا وجامايكا وكولومبيا والسلفادور وفنزويلا، ومحاكاة هذه الخبرات من خلال تبادلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة. ويجري التخطيط لمبادرات مشابهة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والمنطقة العربية، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية المختصة بكل من هذه المناطق في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - وخلال عام ١٩٩٦، جرى التركيز بصفة خاصة أيضا على تقديم المساعدة لتعزيز التنفيذ التام للاتفاقات المعقودة فيما بين البلدان التي شاركت في ممارسة مضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات من داخل البلدان النامية التي اضطلع بها في بنغلاديش في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن الفقر والائتمان في الريف. كما أن المساعدة المقدمة في هذا السياق كانت تمثل محاولة لتنفيذ توصية هامة من توصيات الاتجاهات الجديدة، وهي التوصية التي تدعو الوحدة الخاصة إلى المشاركة في المتابعة الطويلة الأجل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في ممارسات مضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات من داخل البلدان النامية، بدلا من أن تقصر مساعداتها على التحضير لهذه الممارسات وتنظيمها.

١٢ - وضمن الجهود المبذولة لإعادة توجيه ممارسات مضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات من داخل البلدان النامية، ولتبني نهج مرن إزاء هذه الترتيبات، حسب الاقتضاء، قامت الوحدة الخاصة، في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بتقديم الدعم للاضطلاع بممارسة معدلة لمضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات في هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بالجمع بين ١٦ بلدا من أمريكا اللاتينية في محاولة لتحديد الاحتياجات الإنمائية في هايتي التي يمكن تلبيتها على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن بين ١٤٤ مشروعا تم تحديدها والاتفاق عليها رسميا بين هايتي والبلدان المشاركة من أمريكا اللاتينية، قام المشاركون في أمريكا اللاتينية بتمويل ٢٢ مشروعا بصورة مستقلة، بينما اشتركت حكومة هايتي في تمويل ٧٣ مشروعا، وحصل الـ ٤٩ مشروعا المتبقية على التمويل من مصادر مانحين آخرين. وأنشئت في الحكومة آلية متابعة لضمان الإسراع في تنفيذ الاتفاقات المختلفة.

١٣ - وفي مجال البيئة، جرى أيضا تقديم المساعدة لدعم إنشاء شبكات تقنية لتبادل المعارف والخبرات والسياسات والممارسات المتعلقة بعلم تصنيف الاحياء وتسميتها، أي التحديد السليم للكائنات الدقيقة والحشرات والديدان الخيطية وتصنيفها في مناطق جنوب شرق آسيا (ASEANET) وجزر المحيط الهادئ (PACINET) وأفريقيا (EAFRINET). وتهدف هذه الشبكات الإقليمية إلى بناء القدرات في بلدان مختلف المناطق لكي تضطلع بنفسها بوضع نظم تسمياتها وتصنيفاتها الاحيائية الخاصة بها. والتحديد السليم للكائنات الدقيقة والحشرات والديدان الخيطية وتصنيفها ينطوي على نتائج هامة بالنسبة لإدارة الموارد المتنوعة بيولوجيا، والزراعة والإنتاج الغذائي، وهو يتمشى مع أهداف اتفافية التنوع البيولوجي، واتفافية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وغير ذلك من الاتفافيات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تتعلق بهذا الموضوع.

١٤ - وثمة مبادرة هامة أخرى تدخل في النطاق العام للبيئة وتتمثل في قيام الوحدة الخاصة بتقديم المساعدة فيما يتعلق بإنشاء الشبكة الدولية لمشاريع الطاقة المائية الصغيرة. وتهدف الشبكة، التي توجد في هاغفستسو، الصين، إلى تيسير تبادل المعلومات والخبرات والسياسات والممارسات التقنية من أجل التنمية المستدامة لمشاريع الطاقة المائية الصغيرة. وتشمل عضوية الشبكة المؤسسات الوطنية للطاقة، والمشاريع التجارية الخاصة التي توفر الخدمات والمعدات، والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان الطاقة، على الصعيدين الإقليمي والأقليمي على حد سواء.

١٥ - وتمشيا مع تأكيد التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة على ضرورة تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تعمل الوحدة الخاصة بصورة وثيقة مع شعبة تنمية القطاع الخاص التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنشيط التبادلات بين المشاريع الصغيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تمكينها من تحديد الاستراتيجيات التي تستطيع الاستفادة من الفرص المتوفرة في السوق في إطار ترتيبات التكامل في المنطقة.

١٦ - وفي حالة المنظمات غير الحكومية، التي حددها تقرير الاتجاهات الجديدة أيضا كقاعدة هامة يتعين تعيبتها من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أقيم تعاون فعال مع شبكة العالم الثالث، التي جرى تقديم الدعم لها فيما تبذله من جهود لتحديد الآثار المترتبة على جولة أوروغواي والأثر العام للعولمة على البلدان النامية، وفي تنفيذ مشاريع التعاون التقني الرامية إلى تمكين البلدان النامية من التصدي لهذه العمليات.

١٧ - وفيما يتعلق بالتوصية الرئيسية الواردة في تقرير الاتجاهات الجديدة بشأن "الدول المحورية"، تم مبدئيا انتقاء عدد من البلدان، هي الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وتايلند وتركيا وتونس وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسنغافورة والسنغال وشيلي والصين وغانا وكولومبيا ومالطة وماليزيا ومصر والمكسيك وموريشيوس والهند، للقيام بأدوار حفازة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وستوضع ترتيبات خاصة مع هذه البلدان لتمكينها من الاضطلاع بهذه المسؤوليات.

١٨ - وثمة مبادرة استراتيجية رئيسية يضطلع بها بدعم من التعاون التقني بين البلدان النامية، توضح محاولة إنشاء رابطة تنفيذية بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، على النحو الذي تدعو إليه مقترحات الاتجاهات الجديدة، وهي تتصل بالمؤتمر المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في كوستاريكا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد قدمت الوحدة الخاصة للتعاون التقني الدعم لعدد من المدخلات التقنية في المؤتمر، استهدف صياغة استراتيجية أوسع نطاقا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٩ - وتمشيا مع التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بتقديم الدعم لعدد من الأنشطة في محاولة لتحقيق أمثل استخدام لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. أولا، أجريت عملية استكمال واسعة النطاق لنظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، من خلال حملة ناجحة لجمع البيانات أسفرت عن زيادة عدد المؤسسات المسجلة في نظام الإحالة إلى أكثر من ٤٠٠ ٣ مؤسسة. وتقدم هذه المؤسسات مجتمعة أكثر من ١٨ ٠٠٠ برنامج تدريبي و ١٢ ٥٠٠ خدمة متخصصة في مجالات تتصل باحتياجات البلدان النامية. وتم توفير المعلومات المتعلقة بقدرات تلك المؤسسات، على قريصات حاسوبية، وعلى شبكة الانترنت في حالات كثيرة، لجميع مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمكاتب القطرية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مما يوفر إمكانية الوصول الفوري إلى خدمات التدريب والخدمات المتخصصة المتاحة في العالم النامي. كذلك تسعى الوحدة الخاصة للتعاون التقني إلى التعاون مع جميع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان استخدام نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، ولتعزيز أو بناء قدرة مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على إدارة وحفظ ونشر المعلومات التي تعزز ذلك التعاون، بما في ذلك تدريب مراكز التنسيق على معدات وبرامج الحاسوب وعلى استخدام البريد الإلكتروني وشبكة الانترنت. وأخيرا، بدأت

الوحدة الخاصة عملية توسيع نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى نظام معلومات متعدد الأبعاد سيشمل بيانات عن القدرات المؤسسية وفردى الخبراء ومراكز الخبرة الرفيعة في البلدان النامية وخبرات التعاون التقني المبتكرة التي يمكن محاكاتها في البلدان النامية الأخرى. وتم بالفعل وضع الصيغة النهائية للترتيب مع شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية/أكاديمية العلوم في العالم الثالث لتجميع التجارب الناجحة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ويجري وضع الصيغ النهائية لترتيبات مشابهة مع بعض المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، ومراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمنظمات غير الحكومية، لجمع التجارب الناجحة في المجالات الإنمائية الأخرى ذات الأولوية.

٢٠ - وثمة سمة هامة للخبرة بتنفيذ مقترحات الاتجاهات الجديدة تتمثل في زيادة التعاون بين الوحدة الخاصة وحكومة اليابان، التي وافقت على أن تخصص في عام ١٩٩٦ مبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع شتى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢١ - ويعد إطار التعاون الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي أعد لتقديمه إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأداة الرئيسية لتنفيذ مقترحات الاتجاهات الجديدة في المستقبل. ونظرا لما للإطار من أهمية في تعزيز الاتجاهات الجديدة، تتضمن الفقرات التالية تلخيصا موجزا لمحتواه.

٢٢ - يهدف إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ إلى تنفيذ التوصية الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة، وتوفير دليل لاستغلال الموارد المخصصة من قبل المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، إلى جانب الموارد الأخرى التي يرجح توفرها مستقبلا، بما في ذلك الموارد التي تقدم إلى الصندوق الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٣ - ويدرج البرنامج الأنشطة في فئتين عريضتين، هما (أ) دعم التنمية البشرية المستدامة من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، (ب) تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تقومان معا بدعم عدد من الفئات الفرعية. وسيشمل دعم التنمية البشرية المستدامة أنشطة تتناول استئصال شأفة الفقر، والبيئة، والإنتاج والعمالة، والتجارة، والاستثمار، وإدارة الاقتصاد الكلي، في حين أن تعزيز التعاون التقني سيعزز صياغة سياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنسيقها وتعزيز القدرة على إدارة أنشطة التعاون التقني ودعم المعلومات.

٢٤ - وسيجري عند تنفيذ البرنامج تطبيق عدد من المبادئ والمعايير لضمان أن تحقق المبادرات المدعومة في إطار البرنامج الأثر الإنمائي الأمثل. فأولا، سينصب التركيز على سبيل الأولوية على المبادرات التي تسجل ممارسات التعاون التقني الفعالة في مجالات منتقاة من مجالات تركيز البرنامج، والتي تنطوي على إمكانية المحاكاة في بلدان نامية أخرى. وثانيا، سينصب التركيز بصفة خاصة على تنمية القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية على صياغة وإدارة مبادرات التعاون التقني ذات الطابع الاستراتيجي. وثالثا، سيولى اهتمام خاص لمبادرات التعاون التقني التي تنطوي على إمكانية دعم مخططات

أوسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ورابعاً، ستبذل جهود لتشجيع مبادرات التعاون التقني الرامية إلى زيادة قدرة البلدان النامية على تبني نهج منسق إزاء المسائل الاقتصادية العالمية الكبرى التي تؤثر على احتمالات التنمية فيها. غير أن البرنامج سيعتمد بقدر من المرونة يتيح له، على أساس مخصص، أن يستجيب للمبادرات التي تدل على الإبداع والتجديد، والتي تنطوي على إمكانية الإسهام بصورة يعتد بها في الارتقاء بالمصالح الإنمائية للبلدان النامية. وسيظل البرنامج الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعتمد على ممارسات مضاهاة القدرات وتلبية الاحتياجات من داخل البلدان النامية، وحلقات العمل المحددة المواضيع، والندوات، وترتيبات التوأمة، وإقامة الشبكات، واتباع نهج "البلدان المحورية"، وغير ذلك من الأدوات المشابهة.

٢٥ - وسيواصل تعزيز علاقات العمل التعاونية الوثيقة القائمة مع المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية، والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومختلف المكاتب والوحدات في البرنامج الإنمائي، ومع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسيبذل جهد خاص لتعزيز علاقة تآزر مع مختلف البرامج الإقليمية، ومع البرنامج العالمي والأنشطة التي تضطلع بها قطاعات أخرى في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦ - وسيسترشد تنفيذ البرنامج بالمبدأ المبين في مختلف الإعلانات الصادرة عن البلدان النامية وفي عدد من قرارات الجمعية العامة، التي تؤكد على أن البلدان النامية ذاتها هي التي تتحمل المسؤولية الأولية عن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن دور منظومة الأمم المتحدة بالتالي يتمثل في تقديم الدعم إلى هذه البلدان في تنفيذ برامجها.

رابعاً - ملاحظات واستنتاجات عامة

٢٧ - يتبين مما سبق أنه قد تحقق تقدم كبير في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة، حتى رغم أن المقترحات قد وضعت في منتصف دورة البرمجة الخامسة في الوقت الذي كان قد تم فيه بالفعل الالتزام بنسبة كبيرة من الموارد. ومع ذلك، فمن الصحيح أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود فيما يتعلق ببعض المجالات، مثل إيجاد "نواتج" محددة حسب المواضيع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن تجتذب تمويلاً خاصاً. ولذلك، سينصب التركيز بصفة خاصة على هذا الموضوع في الأشهر المقبلة. وبالمثل، ففي حين أن الصندوق الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أنشئ رسمياً وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠، سيلزم بذل جهد خاص لكفالة التعبئة الفعلية للموارد للصندوق. وأخيراً، وبالاستفادة من الاجتماع الناجح لمراكز التنسيق الوطنية المعقود في سنغافورة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستبذل جهود جديدة لمساعدة الحكومات على تعزيز آليات مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتفصيل سياسات شاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تكمل إدماج ذلك التعاون إدماجاً تاماً في الخطط الإنمائية الوطنية.

٢٨ - وكما ذكر من قبل، سيكون الإطار الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بمثابة أداة للتعبير بصورة كاملة عن مقترحات الاتجاهات الجديدة، وإعادة توجيه أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مستقبلا وفقا للتوجه العام لسياساته. ولذلك، فإن تنفيذ الأنشطة الواردة في هذا الإطار، والذي يبدأ في عام ١٩٩٧، ينبغي أن يمكن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أن تقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الحادية عشرة تقريرا عن إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف الاتجاهات الجديدة.

الحاشية

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.
